

## تقرير حول ورشة التوعية

### " تطوير وإصلاح القوانين التجارية في اليمن " المنعقدة في فندق موفمبيك بصنعاء بتاريخ 22 تشرين الثاني 2009

إعداد:

شاهر مجاهد الصالحي

المستشار الوطني للمشروع

تنسيق:

هدى معوض

شركة إستشارة الغد

في إطار مشروع تعزيز القوانين التجارية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي ينفذه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وتحت رعاية معالي الدكتور/ غازي شايف الأغبري وزير العدل اليمني انعقدت ورشة العمل المذكورة لمناقشة لائحة المعوقات والتوصيات التي اشتملها التقرير الوطني الأول للمشروع والخاص باليمن.

### أولاً: برنامج الورشة:

تضمن جدول أعمال ورشة العمل الآتي :

جلسة افتتاحية: شملت:

- كلمة ترحيبية بالمشاركين من الأستاذ/ إسماعيل أحمد الوزير ( الخبير الوطني للمشروع )

- كلمة الدكتور / وسيم حرب مدير المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة .  
قدمتها نيابة عنه الأستاذة/ هدى معوض، المكلفة من المركز بحضور الورشة
- كلمة راعي الورشة معالي الدكتور غازي شائف الأغبري وزير العدل . قدمها نيابة عنه القاضي/ عبد الرحمن الشاحدي وكيل وزارة العدل.

### جلسة العمل والتي شملت:

- تقديم موجز لتوصيات التقرير الوطني المستشار الوطني للمشروع الأستاذ / شاهر مجاهد الصالحي .
- مداخلة الهيئة العامة للاستثمار – الأستاذة / منتهى مثنى رئيس قطاع الترويج .
- مداخلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي – د. محمد الحاوري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي
- مداخلة قطاع المال والأعمال – الأستاذ / إقبال بهادر مدير الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية . ( لم تقدم المداخلة)
- مداخلة وزارة العدل \_ د. علي سليمان الزامكي نائب رئيس هيئة التقنين القضائي للمحاكم التجارية .
- مداخلة جمعية البنوك أحمد محمد علي رئيس جمعية البنوك . ( لم تقدم المداخلة)
- مداخلة الحقوقيين د . حمزة شاهر محامي وأستاذ جامعي .
- مداخلة حول دور الإعلام في الإصلاح القانوني . خالد ديبس / إعلامي
- مناقشة عامة

### ثانياً: ملخص لأهم ما تضمنته مداخلات المتحدثين وتعقيبات المناقشين

1. الدعوة إلى ترسيخ عملية التحول نحو اقتصاد السوق وتحرير سعر الصرف وتعزيز دور القطاع الخاص باعتبار اللاعب الرئيسي للتنمية وتهيئة المجال في التنمية داخل القطاع الخاص الذي بات حاضراً في عدد من القطاعات الاقتصادية والخدمية ويجب أن يدخل في الاستثمار والشراكة مع الدولة في القطاعات الأخرى

2. تهيئة البيئة الاستثمارية لجلب الاستثمار في القطاعات المختلفة لاسيما القطاعات الإنتاجية التي تستوعب أعداد كبير من العمالة المحلية .
3. تعزيز المسائلة والشفافية في جوانب محاربة الفساد والذمة المالية والمناقصات والمزايدات ، وينبغي أن تكون القوانين في بيئة إدارية ملائمة وفي حال شاب هذه البيئة تعقيدات فلن تجد القوانين طريقاً إلى التنفيذ ولا بد من قياس كفاءة هذه القوانين وإعمالها على أرض الواقع مثل تنفيذ الأحكام والإسراع في إجراءات التقاضي .
4. تحديث وتطوير التشريعات بحيث يكون لها بعداً دولياً لاستحقاق اندماج اليمن في إطار مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية وأن اليمن بحاجة إلى قوانين أخرى تشجع وتحفز في الحياة الاقتصادية مثل التأمين ومكافحة التهريب لتأمين حاجة السوق مع إشراك منظمات المجتمع المدني في الحياة الاقتصادية والسياسية .
5. هناك قوانين يتوجب أن يكون لها أولوية مثل تنظيم السوق المالية والإقراض وتعزيز القطاع المصرفي وإن كان هناك تحسن طراً على بيئة الأعمال وتحسن في تنفيذ العقود وغيرها إلا أن هناك تأخر في الحصول على الائتمان وتنظيم عمليات التجارة عبر الحدود .
6. إن القضية المهمة هي كيف نجعل من التشريعات حافزاً للقطاع الخاص كشركات الاكتتاب العام وتعزيز المستوى المعرفي في التنمية على الرغم من أن كثير من القوانين اشتملت على الإصلاح للنظام القانوني والقضائي ،
7. تدارس مسار الإصلاحات وتجاوز ثغرات القوانين وتعزيز البيئة القانونية .
8. رفع مستوى المعرفة عبر تفسير القوانين الحديثة لإيصالها إلى الرأي العام لإبراز آثارها الإيجابية على المجتمع .
9. إيجاد حلول لمعالجة مشاكل أراضي الاستثمار والبنى التحتية للاستثمار .
10. معالجة القصور في قوانين الإثبات والرسوم القضائية والمرافعات وتفعيل الرقابة الجادة وتأهيل العاملين في المحاكم وإلزام القضاة بالنطق بالأحكام في المواعيد المحددة وعدم إتاحة الفرصة للخصوم في إضاعة الوقت وتطويل إجراءات التقاضي .
11. أن يواكب التطور الحاصل في القضاء التجاري اهتمام تشريعي .
12. نشر القوانين واستيعاب كافة المتغيرات لأن نشرها والإلمام بها أصبح من باب الضرورة .

13. إن دور الإعلام يتجسد في نشر الوعي القانوني والحقوقى وكشف  
مكامن الخلل والقصور وتشكيل رأي عام مؤثر وإبراز مناشط وفعاليات  
إصلاح القوانين وكشف الجرائم الاقتصادية وجرائم الفساد والتهرب الضريبي  
وكلما أعطاهما الإعلام اهتمام كلما ساعد ذلك في تنفيذ وتطبيق القانون بشكل  
خلاق .
14. إقامة دورات للإعلاميين لتطوير معارفهم القانونية وتزويد وسائل  
الإعلام بالإصدارات القانونية للاستفادة منها في أعمالهم ومهامهم اليومية .
15. السير في تطوير القضاء التجاري وسرعة تنفيذ الأحكام
16. تخفيض الضريبة المفروضة على تسجيل ملكية العقارات وإنفاذ  
القوانين
17. العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية وجعلها جاذبة بدلاً من بقاءها  
طاردة للاستثمار والمستثمرين .

### ثالثاً: المشاركون في أعمال الورشة

وصل إجمالي عدد المشاركين في أعمال الورشة (70) شخصاً من اصل 115  
وجهت إليهم الدعوة، أي ان نسبة الذين لبوا الدعوة بلغت 60%.  
توزع المشاركون بين الفئات التالية (الترتيب أدناه بحسب نسبة الحاضرين):  
54 ( 77%)

1. المختصين في وزارة العدل وقضاة المحاكم التجارية
2. محامون ومستشارين قانونيين
3. أساتذة جامعيين ودكاترة باحثين
4. قطاع خاص وبنوك
5. إعلاميين : 16 ( 23%)

### رابعاً: التغطية الإعلامية للورشة

1. قبل انعقاد الورشة تمت التغطية الإعلامية بتقرير تفصيلي على شكل  
ريبورتاج في صحيفة الثورة اليومية وهي الصحيفة الأوسع انتشاراً في اليمن

. كذلك تم نشر أخبار مطولة عن ورشة العمل في الصحف الرسمية الكبرى وعلى رأسها صحيفة ( السياسة ) اليومية وصحيفة (26 سبتمبر) الأسبوعية. 2. في يوم الانعقاد وبعدها بلغت التغطية الإعلامية ذروتها؛ حيث تمت التغطية على شكل تقارير صحفية وإخبارية في وسائل الإعلام التالية:

- ثلاث قنوات تلفزيونية فضائية يمنية وهي قنوات (اليمن، يمانية، سبأ) ضمن نشرات الأخبار الرئيسية والاقتصادية.
- إذاعتين رئيسيتين هما إذاعة (صنعا) وإذاعة (عدن)
- في أغلب الصحف الرسمية (الثورة، 14 أكتوبر، الجمهورية، السياسية)
- في عدد من الصحف الأهلية والحزبية
- في عدد من المواقع الالكترونية الإخبارية
- في المطبوعات القانونية المتخصصة صحيفة (القضائية) ومجلة (التحكيم)

وبذلك: يمكننا القول أن الفعالية أخذت استحقاقها تماما في التغطية الإعلامية وبلغت الهدف الذي من أجله انعقدت.

## خامساً : تقييم النتائج:

أ – إجمالاً نستطيع القول أن ورشة العمل نالت النجاح وحقت أهداف انعقادها ويمكننا تقييم نتائجها الإيجابية من خلال النقاط التالية:

1. من حيث التنظيم: لوحظ أن مستوى الإعداد للورشة وتنظيمها كانا بمستوى مُشرف وقد لمسنا هذا التقييم من قبل الحاضرين في أعمال الورشة
2. من حيث الحضور: اتسم بكثافة الحضور الجيد ونوعية المشاركين
3. من حيث مداخلات المتحدثين: غطت أغلب الجوانب التي شملتها لائحة المعوقات والمقترحات الملحقة بالتقرير الوطني الأول واختيار المتدخلين كان مغنياً للجهات ذات العلاقة
4. من حيث مشاركة وتفاعل الحاضرين: لقد كان إعطاء مساحة من الوقت تصل إلى ساعتان للمناقشة أثر إيجابي كبير، حيث انعكس ذلك

في مشاركة الحاضرين بمرائياتهم وتقديم مداخلاتهم التي  
اتسمت بالجدية وبتغطية كثير من الجوانب الهامة  
للموضوعات المثارة

5. من حيث التغطية الإعلامية: اشرنا فيما سبق إلى أن التغطية الإعلامية التي  
حظيت بها الورشة قبل وأثناء وبعد الانعقاد كانت بمستوى  
ممتاز، ونحن على يقين أن الرسالة المراد إيلاؤها إلى  
الجهات المعنية بالأمر قد وصلت.

بـ — بالمقابل تقتضي الضرورة أن نشير إلى نقاط الضعف التي ظهرت في الورشة  
والتي تمثلت ليس فقط في ضعف حضور ومشاركة القطاع الخاص بأعمال  
الورشة ولكن أيضاً وهذا الأهم أن المداخلات التي كان يفترض أن يقدمها القطاع  
الخاص بالورشة، لم تقدم بسبب غياب مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية  
الصناعية ورئيس جمعية البنوك اللذان تكفلا بتقديم مداخلاتهم، ونحن نتوقع أيضاً  
غياب أو ضعف مشاركة القطاع الخاص اليمني في الفعاليات القادمة لان هذا ما  
عهدناه من دور سلبي من قبل هذا القطاع خلال السنوات الماضية في مثل هذه  
الفعاليات.